



## أعمال المؤتمر الدولي :

### الآثار المحتملة للتغيرات المناخية على القارة الأفريقية معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة

١٨ - ٢٠ مايو ٢٠١٤

إعداد : هنادي رشدي سلطان

باحثة بالهيئة العامة للاستعلامات

فى ضوء التوجه العالمى نحو الاهتمام بالآثار المحتملة للتغيرات المناخية، وفى ظل اضطلاع "معهد البحوث والدراسات الأفريقية" – جامعة القاهرة - تاريخيا بكل ما يخص قارتنا الأفريقية على كافة المستويات، جاء الاهتمام بإقامة هذا المؤتمر الدولي، الذى ضم العديد من الوفود العلمية من الجامعات المصرية والأفريقية والعربية المختلفة ، فضلا عن الوفود الرسمية والممثلة لدول عربية وأفريقية بالإضافة إلى رعاية من وزارة الموارد المائية والري – والهيئة العامة للاستعلامات – ووزارة الدولة لشئون البيئة. ونظرا لأهمية القضية عالميا شارك عدد كبير من الباحثين يمثلون دول: مصر – الجزائر – المغرب – تونس – العراق – سوريا – ليبيا – فلسطين – نيجيريا – السودان، بالعديد من الأوراق البحثية ، باللغات المختلفة.

الكلمات الافتتاحية للمؤتمر:

فى كلمته الافتتاحية للمؤتمر تطرق رائد الدراسات المناخية الأستاذ الدكتور يوسف عبد المجيد فايد أستاذ الجغرافية المناخية المتفرغ – كلية الآداب – جامعة القاهرة إلى نظريته التى تؤكد أن المناخ حدث به اضطراب نتيجة للاحتباس الحراري واستشهد بأن أوروبا استقبلت كمية من الجليد فى العام السابق والذي قبله لم تعهده منذ ٦٠ عاماً، وبالملاحظة المجردة دون قياسات أصبح الشتاء فى مصر أكثر برودة والصيف أكثر حرارة منذ ثلاث سنوات، ويسود الجفاف فى مناطق لم تعهد من قبل مثل غرب الولايات المتحدة وشرق استراليا، وشهدت بولندا والمجر وسلطنة عمان والولاية الشمالية فى السودان فيضانات مدمرة لم تحدث من قبل، ففي السودان تساقطت الأمطار بكميات لم تحدث منذ ٥٠ سنة.

من جانبه، اهتم الأستاذ الدكتور السيد إبراهيم جابر، أستاذ علم الأراضى وعميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية ورئيس المؤتمر بالتركيز على إيضاح أن



اتساع مخاطره ليس على مستوى القارة الأفريقية فحسب ، بل على مستوى العالم كله ، إلا أن هناك دولا تستطيع مجابهة هذه المخاطر وأخرى لا تقوى على التحمل لاسيما دول القارة الأفريقية الأكثر ضعفا وفقرا، وتتمنى على المؤتمر الخروج بتوصيات قابلة للتنفيذ من شأنها التخفيف من حدة الأزمة الحالية والمتوقعة مع تحديد مسنولية العالم المتقدم تجاه الدول الأضعف في ضوء أن الدول الصناعية الكبرى هي المساهم الأعظم في إحداث واتساع الظاهرة .

من جانبه، أوضح رئيس الإدارة المركزية للتغيرات المناخية "بوزارة البيئة" " هشام عيسى" ، الموقف المصري الذي يؤكد على ضرورة الحفاظ على مبادئ المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة عن هذه الانبعاثات وبالتالي ضرورة استمرار تحملها للعبء الأكبر في خفضها وتنفيذ التزاماتها حيال توفير الدعم المالي والتقني والمساهمة في بناء القدرات الوطنية للدول النامية حتى تتمكن من مواجهة الظاهرة من ناحية، وكذلك المساهمة في خفض غازات الاحتباس الحراري من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة والطاقة النظيفة.

المحددات المناخية في دول حوض النيل:

تحت عنوان: "المحددات المناخية لمشكلة المياه وتأثيرها بالمتغيرات المناخية في إثيوبيا "منظور جغرافي" ، ناقشت الدراسة المعدة من قبل د.عزيزة بدر أستاذ الجغرافيا - معهد البحوث

للتغيرات المناخية آثار سلبية على التنمية لاسيما التنمية البشرية نظرا لتأثرها بالأمراض ذات العلاقة بتغير المناخ ، كما عرض لدور الهيئات والمنظمات العالمية في دراسة الظاهرة وأسبابها وتأثيرها على النظام البيئي والاجتماعي والاقتصادي، وأيضا على التراث العالمي وكيفية مجابتهها أو التأقلم معها .

بدوره شدد د.عطية الطنطاوي الأستاذ المساعد في علم الجغرافيا بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ومقرر المؤتمر على التحديات الناتجة عن التغيرات المناخية التي تواجه البيئة بعناصرها المختلفة في الدول الأفريقية، وأشار إلى توقعات علماء المناخ بأن حرارة الأرض ستزيد خلال القرن الحادي والعشرين أكثر من أي وقت مضى، مرجعا ذلك إلى ممارسات البشر غير الرشيدة التي تنجم عنها زيادة انبعاثات الغازات الدفينة خاصة ثاني أوكسيد الكربون والذي يسهم وحده بأكثر من 50% من إجمالي الانبعاثات المسببة للاحتزاز العالمي، موضحا أن أهم مظاهر التغيرات المناخية في القارة الأفريقية تتمثل في الجفاف والفيضانات والأعاصير.

وفي كلمته أمام المؤتمر، لخص السفير صلاح الدين عبد الصادق، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات رؤيته بعد استعراض القضية والتحديات والمخاطر في أن التحدي قائم بالفعل ومن المنتظر



(القصى والدنيا)، بهدف التعرف على الاتجاهات العامة لتغيرات درجة الحرارة في الإقليم، و دراسة أثر تلك التغيرات على التركيب الحراري لمياه بحيرة السد العالي.

#### الأمّن الغذائي

حظيت قضية الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الأمن الغذائي بالقارة الأفريقية باهتمام المؤتمر، حيث قدم د. عطية محمود محمد الطنطاوي أستاذ الجغرافيا المناخية المساعد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، بحثاً معنياً بإقليم الساحل الأفريقي تحت عنوان: "أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إقليم الساحل الأفريقي"، وتبرز أهمية هذا البحث في كون بلدان إقليم الساحل الأفريقي من أكثر البلدان على الإطلاق التي تعاني من عجز حاد في الأمن الغذائي على مستوى العالم، نظراً لوقوعها ضمن الأراضي الجافة وشبه الجافة وتعرضها للجفاف المتكرر، ومن ثم تم تحليل البيانات المناخية في إحدى عشرة محطة مناخية منتشرة في دول الإقليم باستخدام أساليب إحصائية لتحديد وتحليل أثر هذا التغير على الأمن الغذائي في دول الإقليم. وقد أظهرت نتائج الدراسة اتجاهاً عاماً للتناقص في المجموع السنوي للأمطار بالإضافة إلى التذبذب الشديد من حيث الكم وتعرض الإقليم لدورات قاسية من الجفاف واتجاه عام متزايد في درجة الحرارة يتماشى مع الاتجاه العالمي للاحتراز العالمي ومن

والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة ، ود. على عيد علام الباحث بوزارة العدل، المحددات المناخية لمشكلة المياه في إثيوبيا، وكذلك الأثر المناخي ومتغيراتها وتأثيرها على النبات، والمخاطر المتوقعة، وأشار الباحثان إلى أن إثيوبيا تعاني من مصادر مائية مطرية موسمية، متذبذبة، ومن ثم تعد التقلبات المناخية مكنم الخطورة في نواتجها المائية، وبالتالي في الزراعة الإثيوبية، فضلاً عن أن الضغط السكاني يؤدي إلى العديد من المخاطر البيئية بما يساهم في حدوث التغيرات المناخية السلبية، ورأت الدراسة أن الهدف المعطن من جدوى إنشاء السدود هو توليد الطاقة الكهربائية لتحقيق التنمية المنشودة في إثيوبيا، دونما إغفال للهدف السياسي غير المعطن لكونها إحدى صور التبعية السياسية للقوى المانحة للمعونة الغذائية.

في المحور ذاته، ناقش الباحث " خالد محمد مذكور على- مدرس مساعد بقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عين شمس دراسة تحت عنوان: "تغير درجة الحرارة في إقليم بحيرة السد العالي"- دراسة في الجغرافية المناخية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية حيث تناول مشكلة تغير درجة الحرارة في إقليم بحيرة السد العالي، من خلال دراسة تغير متوسط درجات الحرارة ( اليومية، العظمى، والصغرى) ، بالإضافة إلى تغيرات درجات الحرارة المطلقة



معهد البحوث والدراسات الأفريقية في بحثه المعنون "التغيرات المناخية وأثرها علي مشكلة دارفور" القضية من منطلق أن الإقليم مر ولا يزال بفترات من القحط وانتشار المجاعات المحلية، كانعكاس طبيعي للتغيرات المناخية المتكررة مما أدى إلى تفجر النزاعات وانتشار العنف في الداخل وعبر الحدود مع تشاد، نظرا لصدام المصالح المتعارضة بين المزارعين المقيمين ورعاة الماشية الوافدين، متطرقا إلى الصراعات الحزبية المقترنة بتدخلات النفوذ الأجنبي وتأثيرات الصراعات المسلحة بين دول الجوار إلى درجات خطيرة .

وخلص البحث إلى طرح رؤية مستقبلية وحلول مقترحة على المدى القريب والبعيد من بينها :

- > ضرورة دعم الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية لإعادة هبة الدولة.
- > إنشاء صندوق للتنمية المستدامة.
- > إنشاء السدود الصغيرة على مجاري المياه الموسمية وحفر الآبار.

#### الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية

تناولت ورقتان بحثيتان الأثر السلبي للتغيرات المناخية على الاقتصاد الأفريقي، الأولى باللغة العربية أعدتها د. سالي محمد فريد مدرس الاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية تحت عنوان " الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية على أفريقيا" بهدف التعرف على الظاهرة والآثار الاقتصادية على القطاعات الرئيسية في أفريقيا،

ثم يتجه الإقليم لظروف أكثر جفافاً ويتأثر الأمن الغذائي تأثيراً سلبياً جراء هذه التقلبات المناخية. وطالبت الدراسة المجتمع الدولي بدعم الزراعة والإنتاج الحيواني والثروة السمكية في تلك البلدان، وزيادة حجم التمويلات المخصصة لذلك، بما يساهم في خفض مستويات الجوع والفقر.

#### ال عمران السكاني

" السكان والتغيرات المناخية في أفريقيا جنوب الصحراء" كان عنوانا للبحث الذي أعدته د. ماجدة إبراهيم عامر أستاذ الجغرافيا البشرية ورئيس قسم الجغرافيا بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، والباحثة منى الشافعي المعيدة بالقسم انطلاقاً من أهمية السكان والدور الكبير الذي يقومون به في إحداث التغيرات المناخية المتوقعة، حيث ركزت الدراسة على: توزيع السكان ودرجة التأثير بالتغيرات المناخية، النمو السكاني المتسارع، وقد طالبت الدراسة بزيادة وعي المواطنين ومتخذي القرارات والمستثمرين بخطورة قضية تغير المناخ حتى لا تبني القرى السياحية في المناطق التي قد تتأثر بارتفاع سطح البحر. وأيضا الحد من انبعاث الكربون والاستثمار في المناطق التي تقع تحت مظلة الكوارث الطبيعية لخلق فرص عمل بديلة بعيدة عن الموارد الزراعية.

#### الآثار السياسية للتغيرات المناخية

تناول الدكتور نادر التيجاني الفكي حسين الباحث بقسم سياسة واقتصاد-



"Africa" على كيفية تصرف أفريقيا في ظل الإنذار العالمي، موضحة التاريخ المأسوي الذي شهدته القارة الأفريقية من دمار سببته التغيرات المناخية على القطاعات الاقتصادية .. هذا بالإضافة إلى مناقشة عناصر الإنذار المناخي على مستوى القارة في إطار تبادل المسؤوليات ما بين الحكومات والشعوب وكذا التقنيات المطبقة والاتفاقيات التجارية التي تساعد على تماسك الدول قبل أن تتجزأ بفعل عواقب التغيرات المناخية، فضلا عن التركيز على المشروعات الضرورية لمواجهة الوجة القبيح لأثار التغيرات المناخية السلبية على الاقتصاد الأفريقي.

#### مواجهة التغيرات المناخية

في دراسة للباحثة إيمان عبد العظيم عبدالرحمن أحمد - طالبة ببرنامج الدكتوراه (مناخ الحضر) - قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة القاهرة تحت عنوان "طرق قياس درجة الحرارة في مدينة القاهرة بين التغيرات المناخية ومناخ الحضر"، خلصت الباحثة إلى ضرورة:

- > إنشاء بنك للبيانات المناخية في مصر وفي القارة الأفريقية لمساعدة الباحثين في التعرف على السجل التاريخي المناخي من أجل دراسات مناخية قادرة على مواجهة الأخطار.
- > التعاون الدولي والإقليمي لإمكانية وضع خطة لمواجهة الأثار المحتملة على القارة الأفريقية.

والسياسات التي يتعين على الدول الأفريقية اتخاذها لمواجهة، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: الإطار النظري لظاهرة التغيرات المناخية.

ثانياً : سيناريو التغير المناخي في أفريقيا.

ثالثاً : الآثار الاقتصادية على القطاعات الرئيسية.

رابعاً : الجهود الأفريقية للتعامل مع التغيرات المناخية.

خامساً : سياسات مواجهة التغيرات المناخية.

وبناء على يقين من الباحثة يؤكد أن معظم بلدان العالم الثالث هي الأكثر عرضة للمعاناة من تداعيات التغير المناخي بسبب محدودية قدراتها ومصادرها اللازمة من أجل تلطيف هذه النتائج أو التكيف معها ، فقد خلصت الورقة البحثية إلى العديد من النتائج والتوصيات مع التركيز في النهاية على مطالبة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجامعات والجمعيات العلمية ووسائل الإعلام أن تؤدي دورا حيويا في تكوين وعي وفهم لدى العامة وصانعي السياسات فيما يتعلق بعواقب التغير المناخي والإجراءات المطلوبة لعلاج نتائجه الضارة.

فيما ركزت الباحثة أسماء غيث (ماجستير الجغرافيا الاقتصادية) في دراستها المعونة بـ "Climate Change and Continent's Warning Impacts of Climate Change on



- القارة الأفريقية، وذلك لإيجاد حلول للتغيرات المناخية.
- > الحد من حرق الغاز الطبيعي المصاحب للبترول، وذلك للحد من الانبعاثات بغازات الدفينة والحفاظ علي الغاز الطبيعي كمورد والاستفادة منه بالطرق العلمية الحديثة، ووضع ضوابط وسياسات حكومية لحماية خطوط أنابيب الغاز الطبيعي والبترول مما تتعرض له من مشكلات سواء كانت تخريب أو تهريب أو سرقة أو إضرار وأخطار أخرى كالحرائق وغيرها.
- > ربط النواحي البيئية والمتغيرات المناخية بالعمران، والعمل علي تحسين حالة الأحياء الفقيرة، وتخطيط مناطق الإسكان غير اللائق لتخفيض حدة الفقر المرتبطة بالمناطق الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية المتوقعة.
- > مناقشة المؤتمرون المسنولين المصريين بإعادة النظر في استخدام الفحم كوقود للصناعة، ودراسة تقييم الآثار البيئية لاستخدامه، مع الأخذ في الاعتبار الظروف المحلية، والسلوك البيئي غير المنضبط السائد، في ضوء عدم التزام الكثير من المصانع والمنشآت بالمعايير البيئية القياسية من حيث تقليل الانبعاثات ونواتج احتراق الوقود أو الصرف الآمن للمخلفات السائلة والصلبة.
- > تعظيم دور التقنيات الحديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد واستخدام الباند الحراري للوقوف على آثار الجزر الحرارية وتحديد مساهمتها في التغيرات المناخية .
- > الخروج من الدراسة التقليدية إلى علم النمذجة الرياضية والجغرافية في التحليل والمعالجة .
- > تشجيع الباحثين للدراسة من خلال إتاحة المعلومات وعمل فرق عمل علمية مدعومة مادياً .
- التوصيات:**
- > إنشاء لجنة فرعية من الاتحاد الأفريقي تمثل الدول الأفريقية لبحث مجابهة آثار التغير المناخي، ووضع مشروع قانون يربط بين دول القارة للمشاركة في معالجة آثار التغير المناخي وتوطيد التعاون العلمي والاعتماد علي التقنيات الحديثة والنمذجة في دراسة الآثار المحتملة ومجابهتها.
- > إنشاء مركز متخصص لرصد التغيرات المناخية علي كل الأصعدة مرتبط بكل المراكز المعنية بهذه القضية وجزئياتها وما يرتبط بها من جهات دولية (بمعني الرصد المستمر) . والعمل علي إنشاء نظم معلومات مناخية للقارة الأفريقية لمساعدة الباحثين الوقوف على السجل التاريخي المناخي لأي جزء من بلدان



## ” تأثيرات عدم الاستقرار في

### منطقة الساحل والصحراء على المصالح الصينية”

٢٢ - ٢٣ يونيو ٢٠١٤

### المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية

### والمنتدى الصيني الأفريقي

في إطار الرؤية الإستراتيجية للأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، عقد المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة، والمنتدى الصيني الأفريقي، مؤتمراً دولياً بعنوان: ”تأثيرات عدم الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء على المصالح الصينية”، شارك فيه مسنولون وخبراء من الصين ودول الساحل والصحراء، وخاصة من مصر، ومالي، وتشاد، ونيجيريا، وبوركينا فاسو، والسنغال، والنيجر. افتتح المؤتمر السفير الصيني في القاهرة ”سونج أي قوه“ الذي أكد أهمية تطوير العلاقات الصينية الأفريقية عبر تعزيز الروابط الاقتصادية، وتبادل الخبرات في مواجهة عدم الاستقرار في دول الساحل والصحراء التي تمثل أهمية كبيرة للصين. وأكد المسؤول الصيني على أهمية دفع العلاقات الصينية الأفريقية في مختلف المجالات: السياسية، والأمنية، والثقافية، والاقتصادية، مشيراً في هذا الصدد إلى تنامي حجم التبادل التجاري بين الطرفين، حيث بلغ ٢١٠ مليارات دولار عام ٢٠١٣ مقابل ٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٣، ونوه السفير الصيني إلى أن اختيار القاهرة لاستضافة أعمال المؤتمر ينبع من كونها أهم دولة أفريقية، وذات تاريخ ممتد مع دول القارة، كما قدمت القاهرة مساهمات مهمة في تطوير العلاقات الصينية - الأفريقية، مؤكداً أن مصر تحت قيادة الرئيس عبدالفتاح السيسي لديها الحكمة والكفاءة لتطوير العلاقات الصينية - الأفريقية.

كما عبر الممثل الخاص للشنون الأفريقية في الحكومة الصينية تشونج جيانهاوا عن مدى أهمية منطقة الساحل والصحراء للسياسة الصينية التي تمارس أنشطة تنموية واقتصادية متنوعة في تلك المنطقة، مؤكداً على أن الصين لا تسعى لمصالحها على حساب دول القارة الأفريقية.

وأشار جيانهاوا إلى التحديات الأمنية التي تواجه منطقة الساحل والصحراء، معتبراً أنه لا تنمية بدون سلام واستقرار، وأن بكين تؤكد دوماً على دور الأمم المتحدة للحفاظ على الاستقرار في هذه المنطقة، وقد شاركت الصين في ١٦ عملية لحفظ السلام في



من الصين د. ووي بينج الخبير في الشئون الأفريقية؛ طرح د. بكاري سامبي الأكاديمي من دولة السنغال رؤية أفريقية لمحفزات عدم الاستقرار في دول الساحل والصحراء، مشيراً إلى أزمات بناء الدولة، والتهميش التنموي والاجتماعي، وتعرش الأنظمة الديمقراطية، وانتشار الجماعات الدينية المتطرفة.

وطرح "بكاري" أزمة الصدام بين الدولة والفواعل العابرة للحدود، خاصة الجماعات الجهادية في المنطقة، مشيراً إلى أن بعض الدول في المنطقة العربية لعبت أدواراً في نشأة تلك الجماعات الدينية المتشددة، عبر تمويلها والتركيز على الدعوة، دون إدراك طبيعة الواقع الأفريقي المعقد الذي يواجه مشكلات تنموية وسياسية.

بينما قدم الخبير الصيني ليو يون رؤية بكن لأزمات منطقة الساحل والصحراء، لا سيما المتعلقة بالصراعات الإثنية والمجتمعية الداخلية والجريمة المنظمة، وكيف أسهمت تلك المشكلات في إضعاف الدولة، وبالتالي نشوء معضلة عدم الاستقرار، مما أثر على المصالح الصينية المتنامية، خاصة في مالي، والنيجر، وموريتانيا.

ووصف الخبير الصيني هذه المنطقة بأنها كانت من أكثر البؤر اشتعالاً في العالم بالصراعات العرقية والنزاعات الدينية إبان مراحل التحول السياسي.

من جانبه، عقب د. صالح أبو بكر من تشاد، بأن الصين يمكن أن تلعب دوراً في استقرار أزمات الساحل والصحراء عبر

أفريقيا وبنحو ١٨٠٠ فرد صيني. واستعرض جيانهاو الجهود الصينية للحفاظ على السلم والأمن في منطقة الساحل والصحراء، حيث اقترحت عام ٢٠١٢ مبادرة "الشراكة الأفريقية - الصينية للتعاون في شؤون السلام والأمن"، كما قدمت دعماً مالياً للاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام، وإرسال مستشفى ميداني وسرية هندسية من ٤٠٠ فرد إلى بعثة الأمم المتحدة في مالي، علاوة على ذلك قدمت الصين إلى الحكومة المالية مساعدات بنحو ٤٠ مليون يوان صيني، بجانب إمدادات عسكرية ولوجستية، وفي عام ٢٠١٤ أعلنت الصين عن حزمة مساعدات بنحو ٤٠٠ مليون يوان صيني إلى مالي.

وبخلاف مالي قدمت الصين مساعدات إنسانية بنحو ٥٠ مليون يوان إلى ليبيا، كما قدمت مساعدات مادية إلى مصر وتونس لتوطين اللاجئين الليبيين.

من جانبه، ركز السفير د. عزمي خليفة، المستشار الأكاديمي للمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، على أهمية قضية عدم الاستقرار في الساحل والصحراء التي يناقشها المؤتمر، إضافة إلى توقيت عقد المؤتمر في القاهرة، خاصة في وقت تعود فيه مصر إلى الاتحاد الأفريقي، معتبراً أن مكافحة الإرهاب وانتشار الجماعات الدينية المتشددة بات خطراً يتطلب تضافر جهود دول الساحل والصحراء.

أزمات عدم الاستقرار

في الجلسة الأولى للمؤتمر التي أدارها





ثمّارس العنف والإرهاب، موضحاً تطوّر العلاقات بين تلك الجماعة وبعض الرموز السياسية التي تخلت عنها ما إن وصلت إلى الحكم، وضغطت عليها لتحويلها إلى جماعة إرهابية

وعقّب على الورقتين البحثيتين كلٌّ من د. سعيد زونجو من بوركينا فاسو، ود. ووي بينج من الصين، وأشار الأول إلى أن ثمة إعادة ترتيب لأوراق القوى الغربية في دول الساحل والصحراء، بما قد يؤثر على مصالح الصين، بينما ركز د. ووي بينج على العلاقة بين التنمية التي تسعى لها الصين في منطقة الساحل والصحراء، وكبح جماح الجماعات المتشددة.

وفيما ناقش د. خالد حنفي، الباحث في الشؤون الأفريقية من مصر؛ طبيعة المتغيرات في منطقة الساحل والصحراء، وأنها تمثل مدخلاً مهماً لإعادة تقويم السياسة الصينية في أفريقيا، مشيراً إلى معضلات ما بعد التدخل الدولي، والتي تُسهم في تعميق الأزمات في المنطقة، دافعت الباحثة الصينية جو جياو خلال النقاش عن أهمية مبدأ عدم التدخل الصيني في الشأن الداخلي الإفريقي، وأنه يمثل مرتكزاً أساسياً للسياسة الصينية تجاه البلدان الأفريقية.

بدوره نوه د. جيان كانج، في ورقته، إلى سياسة عدم التدخل التي تنتهجها الصين تجاه منطقة الساحل والصحراء، ومع ذلك فقد واجهت تلك السياسة تحديات من خلال التطورات السريعة والمتلاحقة للشؤون العالمية، وطالب

تعميق الاهتمام بقضايا التنمية ذات الطابع المعيشي، جنباً إلى جنب مع الاستثمارات الاقتصادية.

وناقشت الجلسة الثانية التي أدارتها كارين أبو الخير مستشار العلاقات الدولية بالمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية- التهديدات التقليدية وغير التقليدية في دول الساحل والصحراء، والسيناريوهات المحتملة لتطور هذه التهديدات، عبر ورقتي د. الخضر عبد الباقي من نيجيريا، والباحثة بان هوجينج من مركز الدراسات الأفريقية في بكين، مع التركيز على نموذجي الصراع في نيجيريا ومالي. ومن أبرز تلك التهديدات التي طرحت في الأوراق البحثية فشل الدولة، وبروز الدعوات لتأسيس كيانات إثنية مستقلة، كما في حالة الطوارق، والترابط بين التيارات الجهادية والجريمة المنظمة في الساحل والصحراء، وتأثيرات ذلك على قدرة الأنظمة السياسية على ممارسة وظائفها، وصياغة علاقات مع القوى الخارجية. أضاف إلى ذلك، الصراعات الإقليمية بين دول الساحل والصحراء، وغياب التنسيق الأمني للسيطرة على الحدود المشتركة.

نموذج بوكو حرام

ناقش د. الخضر عبد الباقي من نيجيريا بشكل مفصل نموذجاً بوكو حرام ودلتا النيجر كتعبير عن الأزمة في نيجيريا التي تعد الدولة الكبرى في تجمع الساحل والصحراء، مشيراً إلى أن هناك استغلالاً سياسياً لجماعة بوكو حرام، حولها من جماعة دعوية إلى سياسية



كما تم اقتراح تأسيس شبكة أكاديمية للخبراء المهتمين بالشأن الأفريقي تنطلق من المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية في القاهرة، لاسيما في ظل استعادة مصر لعضويتها في الاتحاد الأفريقي.

الباحث الصين بأن تقدم المزيد من المساهمات لتخفيف أزمات الجوع في المنطقة بشكل أكثر فعالية وعمقاً.

#### التوصيات

اختتمت فعاليات المؤتمر بمجموعة من التوصيات لتطوير السياسة الصينية في أفريقيا ومواجهة حالات عدم الاستقرار،